

قواعد تختلف باختلاف الفرد، الدين والجنس

الأفراد الفلسطينيون هم عامل تعقيد ثانٍ في قواعد الحكم في فلسطين حيث تحكم حياة الناس اليومية مصفوفة معقدة من القوانين والأوامر والمعايير والمؤسسات الإدارية والحكومية، فما ينطبق على المسيحي كقانون - فيما يتعلق بـ - في مكان ما قد لا ينطبق على جاره المسلم، وما ينطبق على المرأة كقانون - كالقواعد العرفية أو قواعد الميراث - قد لا ينطبق على أخيها أو أقاربها الذكور، وما ينطبق على الناس في مختلف أنحاء فلسطين كقواعد تعريف الجريمة والفعل غير المشروع مثلاً - يمكن أن يتباين من حيث الحقوق أو القيود أو الامتيازات تبايناً كبيراً. كل هذه الأمور تؤثر في حياة الأفراد الفلسطينيين اليومية، وحتى في أوجهها البسيطة مثل التنقل والسفر، فعلى سبيل لى الوضعيات القانونية التي تتحكم بالفلسطينيين، فانه فيما يخص السفر الى الخارج فان بإمكان أصحاب الوضعية الاولى والثانية السفر جواً من مطار بن غوريون، أو برّاً عبر أحد الجسور إلى الأردن، ولكن ليس عبر الجسر نفسه، فالفلسطينيون حملة الجنسية الإسرائيلية يعبرون برّاً إلى الأردن عبر معبر الشيخ حسين به كحدود دولية، بينما ينبغي على أصحاب الوضعية الثانية العبور إلى الأردن عبر جسر اللنبي. يستخدم أصحاب الوضعية الثالثة جسر اللنبي أيضاً للعبور إلى الأردن، ولكن عبر قاعات وإجراءات منفصلة عن تلك التي يستخدمها المقدسيون الشرقيون، وهم دائماً معرضون لعدم العبور والعودة إلى الضفة تحت ذرائع "أمنية" أو دون تقديم أي تفسيرات لمنع من العبور، أما الفلسطينيون القاطنون في غزة المحاصرة فلا يملكون إمكانية التنقل هذه، لأن السلطة المتمركزة فوق السلطة الوطنية، والمتمثلة في إسرائيل، تهيمن أيضاً على هذا الجانب من الحياة اليومية، ومن يحمل من هؤلاء الفلسطينيون بطاقة هوية صادرة من غزة ويقطن خارج غزة، فحياته أكثر تعقيداً، ولا سيما إذا كان يسكن في الضفة الغربية، حيث تكون قدرته في ممارسة حياته اليومية محدودة للغاية من حيث العيش والعمل ودخول منطقة والخروج منها.

إن أفضل ما يمكن أن يوصف به نهج الحكم هذا هو أنه نهج وليد لحظته، يعتمد في تطبيقه على الطرف المعني والجنود (الإسرائيليين) الأفراد الموجودين في مكان وزمان ما، وعلى قرارات إدارية لا تستند إلى أي أمر قضائي .

وبالتالي فان ما يفترض في هذا الحكم انه منصف هو في الواقع متناقض مع قواعده. واستمرار هذا الوضع على حاله من شأنه ان يؤدي الى أثر كارثي على سيادة القانون في فلسطين، وسيترتب عليه وضعٌ يتناقض تماماً ومفهوم السيادة.

إعادة صياغة المصفوفة

هذا العرض الموجز لهذه المصفوفة القانونية الفلسطينية من شأنه أن يدقّ جرس الإنذار لصانعي السياسات الدوليين، ولا سيما أولئك الذين يزنون إلى دعم سيادة القانون وجهود الحكم والعدالة داخل فلسطين .

هناك العديد من مبادرات حُسن النية التي ينفذها المجتمع الدولي، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، تسعى إلى دعم مشاريع الحكم وسيادة القانون في ظل السلطة الفلسطينية، فمشروع "سيادة (2)" مثلاً الذي تبلغ ميزانيته 4.9 مليون دولار يهدف، بحسب وصفه، إلى تحسين مستوى إحقاق العدالة لجميع الفلسطينيين وتقوية النظام القضائي، غير أن هذه الجهود المبذولة في الوضع القائم التي يعمل هذه المشروع ومثيلاته على التطلع لتحقيقه يدعم الاحتلال في نهاية المطاف ولا يحقق الغاية المنشودة منه في تحقيق سيادة القانون على جميع الأراضي الفلسطينية .

تتحمل المبادرات المختلفة لسيادة القانون التبعة في هذا الشأن، كونها إما تتجاهل أن إسرائيل دولة احتلال، وإما ل إسرائيل يمارس السلطة على الناس بتساو، وكلا الاستنتاجين خاطئ، وكلاهما يُفضي إلى نتيجة سلبية واحدة تتمثل في دعم السلطة الفلسطينية تحت الاحتلال، وهي وسيلة لترسيخ نظام الفصل العنصري .

وبحسب رأي بعض الخبراء، فان مبادرات الاتحاد الأوروبي الرامية إلى دعم سيادة السلطة الفلسطينية، تقوم بتعزيز سيادة القانون تحت الاحتلال، وترعى عملية ترسيخ نظاماً متحجراً وسلطوياً على أراضي السلطة الفلسطينية يعود الفضل في بقائه على قيد الحياة إلى المساعدات الدولية والتنسيق الأمني مع إسرائيل. فسياسات الاتحاد الأوروبي ومبادراته ومشاريعه لم تساعد في تحسين نظام العدالة في فلسطين، بل ساعدت في ترسيخ سياسات الاحتواء والإقصاء الحالية في ترتيبات ما بعد أوسلو، والتي تنظر بموجبها إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية

باعتبارها "متعاقدًا من الباطن في مهمة تعزيز أمن إسرائيل"، بحسب تعبير وزير الخارجية الإسرائيلي السابق "بن
."

بوسع نظام الحكم الحالي القائم أن يكون سببًا لتفكيك البناء الحالي للتمييز الراسخ، وبدلاً من البحث عن سُبُل تمكن
السلطة الفلسطينية من ممارسة الحكم على نحو أفضل في ظل الاحتلال الإسرائيلي، ينبغي لواضعي السياسات
دوليين أن يبحثوا عن نماذج حكم بديلة تتجاوز الاحتلال. ينبغي في هذه النماذج أن تقوم أولاً على الاعتراف بوجود
نظام فصل عنصري، وثانياً، على الافتراض بأن الحكم لا يتمحور حول فكرة الدولة وإنما حول الحقوق الأساسية،
التي ترتبط ارتباطاً جوهرياً بفكرة الحرية والمساواة والكرامة. وضمن إطار العمل هذا المناهض
ينبغي ألا يصبَّ التركيزُ على التسوية النهائية للنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي على خيار حل الدولتين أو حل
الواحدة، فجل النضال الفلسطيني في نهاية المطاف يجب أن يهدف إلى التحرر من الاستعمار، والتم
متساوية، والحق في العودة إلى الديار والأراضي والتعويض عما فقد مهما كانت التسوية السياسية النهائية .

.....
*محلل سياساتي في الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية، وأستاذ مشارك في القانون العام في جامعة بيرزيت.